الدعائم الأساسية لتفعيل مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر

دراسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالأغواط

د. عمام ريم

جامعة عمار تليجي – الأغواط

ملخص

إن المدخل الصحيح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتمثل في الاهتمام البالغ بهذه المؤسسات ومنها الدور في تقرير التنمية المستديمة والارتقاء بالإنتاج الوطني إلى أفاق معايير الجودة العالمية وبانتهاج جملة من الإجراءات والبرامج كحاضنات الأعمال التي تهدف إلى الدعم الكامل لهذه المؤسسات.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة توصلت بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من المؤسسات المساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة التي تؤثر سلبا على الاقتصاد واستقرار المجتمع، لذا نجد الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة لتوفير السبل المختلفة ودعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف آلياتها كوكالة وطنية لدعم وتشغيل الشباب لتتمكن من خلال مرونتها وسرعتها على التأقلم مع المتغيرات من توفير مناصب الشغل.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، وكالة دعم وتشغيل الشباب، البطالة.

Résumé

La bonne approche pour les petites et moyennes entreprises est dans l'intérêt de ces institutions, y compris le rôle dans le rapport de développement durable et de l'amélioration des perspectives de production nationales aux normes internationales de qualité et de poursuivre un certain nombre de mesures et de programmes incubateurs d'entreprises visant à soutenir pleinement ces institutions.

Grâce à l'étude théorique et pratique de l'objet de notre recherche, nous avons élaboré que les PME contribuent à l'élimination du phénomène de chômage qui affectent négativement l'économie et la stabilité des institutions communautaires, nous constatons que le gouvernement algérien cherche à fournir divers moyens, soutenir et encourager les PME divers mécanismes d'une agence nationale pour soutenir les jeunes à être en mesure de courir à travers leur flexibilité et leur vitesse pour faire face aux changements de l'offre d'emplois.

Mots clés: PME, incubateurs d'entreprises, ANSEJ, chômage.

مقدمة :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أكبر القطاعات نموًا في العالم، فقد أصبحت تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك للمردود الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية.

إن الدول التي سبقتنا إلى المبادرات والصناعات الصغيرة وحتى تلك التي تشبهنا في التاريخ الاقتصادي مثل دول أوروبا الشرقية استثمرت في ثقافة المقاولة والتدريب ثم البحث العلمي المطور للأعمال، وعندما نعرف أن إيطاليا وحدها تحصي عشرة ملايين مقاولة لتصبح دولة شريكة تجارية للعديد من دول على سلم الصادرات، وأن الصين انتقلت في ثلاثين سنة فقط من دولة جائعة إلى دولة صناعية بفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذكية، وهي الأخرى اعتمدت البحث العلمي والصناعي في قطاعات محددة هي القطاعات التصديرية.

عندما نعرف ذلك ندرك بأن مستقبل الجزائر هي الأخرى في المؤسسات المنتجة للثروة ولا يهم كثيرا أن تكون تلك المؤسسة عامة أو خاصة إلا في حدود نجاعة رأس المال بين الشكل العمومي والخاص، ولكن في كل الأحوال إطلاق نسيج واسع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة على سلم السوق الوطني والجهوي، رهان ينبغي أن يتجند له الجميع بشرط أن يتجاوز التجنيد جانب الخطاب السياسي إلى التسهيلات الذكية في الجانبين، تسهيلات التمويل والمرافقة ، تسهيلات التسويق وضبط التجارة الخارجية، أما الدولة فترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحوز على تلك المواصفات وتوفر لها ما أمكن من التسهيلات ويتجلى ذلك في الأجهزة الداعمة لتحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد ليس على سلم الأرباح فحسب بل تخدم التشغيل وأهداف التنمية.

وعليه، تحاول هذه الدراسة تحليل الإشكالية التالية:

كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون أداة فعالة من أدوات سياسة اقتصادية ؟.

لمناقشة أهم جوانب الموضوع والذي سنعتمد فيه على الأتي:

أولاً: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل إصلاحات التي تتبعها الجزائر.

ثانيا:تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) فرع الأغواط.

ثالثا: التدريب على المقاولاتية.

رابعا:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

خامسا: تشخيص بيئة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: دور حاضنات الأعمال لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سابعا:الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل إصلاحات التي تتبعها الجزائر

توجهت الجزائر للاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنظمام لمنظمة العالمية للتجارة مستقبلا كونها تعتبر وسيلة فعالة للحد من البطالة ومما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أ. تعريف م ص م في الجزائر: لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف م ص م ، **فأول محاولة** كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية م ص م (1977-1974) الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة[1]. نسمي م ص م كل وحدة إنتاجية:

× مستقلة قانونا.

× تشغيل أقل من500شخص.

× تحقيق رقم أعمال سنوي أقل من 15مليون دج.

× ويتطلب إنشاء استثمارات بها أقل من10مليون دج.

المحاولة الثانية:

بمناسبة الملتقى حول الصناعات م ص م سنة1983 ،ركزت على معيار اليد العاملة ورقم الأعمال.

× تشغيل أقل من200عامل.

× تحقيق رقم أعمال يقل عن10ملايين د ج.

ثم كانت المرحلة الثالثة:

بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة1988حيث ارتكزت على المعايير النوعية.

وأهمها:

×رقم أعمال.

×حجم رأس المال في المؤسسة.

×المستوى التقني المستخدم.

ويعتبر معيار عمالة أكثر شيوعا[2].

وقد عرف القانون التوجيهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يلي[3]:

1- قوجيل محمد، «تقييم أداء وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-فرع ورقلة-»، رسالة ماجستير تخصص تسير مؤسسات صغيرة ومتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، غ منشورة ، 2008، ص37.

2- ناصر دادي عدون، «اقتصاد المؤسسة»، الجزائر، دار محمدية، ط1 ،1998، ص269.

3- القانون التوجيهي رقم 01. 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ج.ر، عدد رقم 77.

يتلخص في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد **5.6.7** منه لتبيين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.

جدول01: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف القانوني بالجزائر:

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من01إلى09	أقل من20 مليون دج	أقل من10مليون دج
صغيرة	من10إلى49	أقل من200 مليون دج	أقل من100 مليون دج
متوسطة	من50إلى250	من200مليون إلى02 مليار دج	من100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01. 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ج.ر، عدد رقم 77.

ب. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مرحلة مابين 1962-1979: فقد شهدت ضعفا لمنظومة المؤسسات ص وم نتيجة تطبيق سياسة الاشتراكية.

مرحلة مابين 1994-2003 : بداية الانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دور مهم [1].

بعد أن تطرقنا إلى الإطار القانوني لترقية م ص م ، سنتناول تحليل معطيات الإحصائية التي تسمح لنا بملاحظة تطور هذه الأخيرة ومعرفة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة عن طريق إحدى آلياتها وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانيا: تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (JESNA) فرع الأغواط

تم إنشاءها بمقتضى القرار الوارد من المديرية العامة رقم 042-1998 المؤرخ في 14-03-1998 على إثر ذلك تم فتح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بالأغواط، تنفيذا لبرنامج الحكومة حيث تعمل بالتنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية على إنشاء م ص م في مختلف المجالات من خلال منحها القروض والتسهيلات الإدارية والجبائية[2].

1- 4. صالح الصالحي، «أساليب تنمية المشروعات الصغيرة في اقتصاد جزائري»، مداخلة مقدمة حول مشروعات م ص م في وطن عربي- إشكاليات وأفاق التنمية ،المنظمة العربية للتنمية إدارية-، قاهرة، مصر 18-22 جانفي 2004،ص 22.

2- . كتيب دليل إنشاء مؤسسة مصغرة وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

جدول 02: تطور المشاريع (ANSEJ) فرع الأغواط من 2010إلى غاية 2016 [1]:

القطاع	عدد المشاريع	النسبة
الصناعي	349	19,12
البناء وأشغال عمومية	97	05,31
الفلاحة	465	25,47
الخدمات	816	44,71
الحرفي	98	05,37
المجموع	1825	100

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع الأغواط،مصلحة الإعلام الآلي سنة 2016

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مشاريع الممولة، حيث يمثل نسبة 44,71٪، من مجموع المشاريع المصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016، كما أن قطاعي الفلاحة والصناعة يمثلان 25,47٪ و19,12٪ ويعود ذلك إلى خصوصية النشاط بها، ويبقى قطاع الصناعة الذي يتطلب تكنولوجيا ويد عاملة مؤهلة ويعمل في ظل منافسة محلية وأجنبية يحتاج لمزيد من العناية، ويعود تصدر هذه القطاعات الثلاثة (الخدمات،الفلاحة، الصناعة) ، إلى أن جل المستخدمين يزاولون نشاطهم بها، كما ان هناك قطاعات أخرى تم إنشائها تعود إلى كل من الحرف والبناء والأشغال العمومية ، حيث تمثل نسب 05,37٪ و05,31٪ من إجمالي المشاريع على التوالي ، حيث تمتاز اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية بعدم الثبات كونها غالبا ما تكون في شكل يد عاملة مؤقتة تنتهي بانتهاء المشروع، من هنا يبرز الدور الفعال لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال فتح المجال لتنويع النشاطات والنهوض بالتنمية المحلية، حيث أن من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على الانتشار في مختلف أقاليم البلد الواحد وبالتالي تساهم بشكل فعال في تنمية الجماعات المحلية والجهوية على حد سواء.

جدول 02: موقع التمويل المصرفي في إطار (ANSEJ) لسنة 2016 [2]:

البنك	الملفات المودعة لدى البنك	عدد الإخطارات المبلغة من قبل البنك
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	26	32
بنك التنمية المحلية	2	1
البنك الوطني الجزائري	6	6
القرض الشعبي الجزائري	3	4
بنك الجزائر الخارجي	8	11
الأخرى	0	0
الإجمالي	45	54

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع الأغواط،مصلحة الإعلام الآلي سنة 2016.

1- ، مصلحة الإحصاء،الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فرع الأغواط 2016.

2- .مرجع سابق.

ويمكن عرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

شكل 01: موقع التمويل المصرفي في إطار (ANSEJ) لسنة 2016:

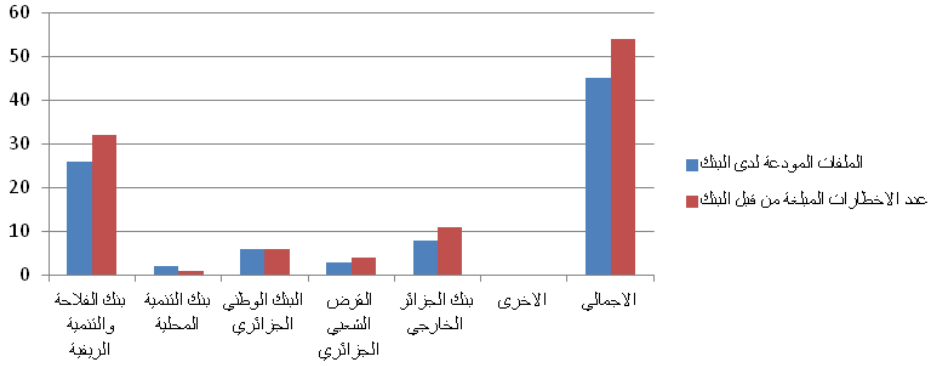

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعطيات الجدول السابق.

ما يمكن استخلاصه من الجدول والرسم البياني تميز خدمات وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالتنوع في البنوك التمويلية التي يقدمها بشكل يلبي كافة متطلبات السوق، حيث يتم دراسة المشاريع المطلوب تمويلها من خلال فريق من مختصين على تزويد ودعم المتعاملين بخدمات استشارية احترافية وها ما تدل عليه عدد ملفات المودعة، حيث يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتبة الأولى بعدد ملفات بلغت 26، يليها كل من بنكي بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري بعدد ملفات بلغت 8 و6، في حين بلغ بنك تنمية الفلاحية ملفين.

جدول 03: المشاريع الممولة في إطار (ANSEJ) حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة 2016 [1]:

مستوى التعليم	العدد الإجمالي	النسبة٪	عدد النساء من عدد الإجمالي	عدد المعاقين
دون مؤهل	2	4,87	0	0
مستوى تكوين	34	82,92	4	0
مستوى جامعي	5	12,19	1	0
المجموع	41	100	5	0

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع الأغواط،مصلحة الإعلام الآلي سنة 2016.

1- .مرجع سابق.

ويمكن عرض معطيات الجدول في الشكل التالي:

شكل 02: المشاريع الممولة في إطار (ANSEJ) حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة2016:

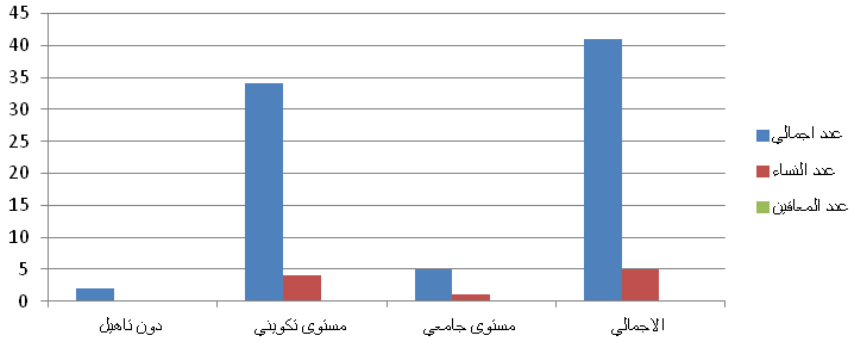

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعطيات الجدول السابق.

ما يمكن استخلاصه من الجدول والرسم البياني أنّ حاملي شهادات التكوينية والجامعيين يمثلون نسبة 82,92٪، 12,19٪ على التوالي، يدل هذا الوضع على خلل واضح في هيكل الاقتصاد، والذي عجز عن استيعاب المؤهلات والكفاءات، وهو ما يعني أنه اقتصاد غير قائم على رأس المال البشري وهذا ما دفع إلى عقد اتفاقيات مع جامعات ومديرية التكوين المهني ومراكز التكوين والتمهين، لتشجيع روح المقاولاتية لدى الشباب وإبراز التجارب الناجحة، مع الابتعاد التدريجي عن منح القروض وتمويل لمشاريع لشباب غير مؤهلين وهذا ما تمثله نسبة 4,87٪، خصوصا في المشاريع التي أثبتت عدم نجاعتها وضعف مردودها، نجد النساء أيضا لهن مشاركة في إنشاء مشاريع وهذا ما تمثله نسبة 12,19 ٪، يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 000,934,1 مشتغلة لسنة 2015، وهو ما يمثل 3،18 ٪ من إجمالي اليد العاملة[1] ، ما يلاحظ أن فئة المعاقين يمثلون 0٪ بالرغم أن إن مجمل الحقوق التي كرسها المشرع الجزائري لصالح فئة المعاقين تمثل فقط جزءا من التكفل والاهتمام الذي يقع على عاتق السلطات العمومية وكل أفراد المجتمع لأن تحقيق هذه الحقوق يتطلب وعي ومرونة وتسهيلات اتجاه هذه الفئة لإعادة بعث الأمل في نفوس هؤلاء وإدماجهم في الحياة العامة.

ثالثا: التدريب على المقاولاتية

هو حلقة ضرورية للعلاقة بين الجامعة والعالم الاقتصادي، تعمل هذه المبادرة على يقظة الطلبة وحثهم على إنشاء مؤسسة بتقديم الوسائل الضرورية لهم للشروع في المقاولاتية،وفي نفس الاتجاه شرع في مبادرات أخرى كالمحاضرات والورشات التي تجرى بانتظام على مستوى الجامعات، حيث نظمت في جامعة الأغواط بالتعاون مع مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات بالوكالة لدعم وتشغيل الشباب تحت عنوان «دار المقاولاتية2014»[2] ،تثبت هذه النشاطات إرادة الفاعلين في عالم الاقتصاد وعالم الجامعة للعمل بالتنسيق الوثيق قصد منح الشباب خريجي الجامعات تكوينا مفتوحا على الحياة الاقتصادية والمبادرة وروح المقاولة.

1- . الديوان الوطني للإحصائيات.

2- http://www.lagh-univ.dz.

أ.القيم الشخصية للمقاول الجزائري (منطق التوظيف):

تتميز بشخصية الفردية وقيمه الشخصية وقيمه الدينية وثقافته وتكوينه وكلها عوامل تدخل في إعداد إستراتيجية ، فالارتباط معنوي كبير جدا بين القائد والعمال يتخطى حدود المؤسسة فالقائد يكون حاضرا في جميع المناسبات الاحتفالية في حياة عماله حتى بعد التقاعد ،لكن الشئ الملاحظ غالبا هي الغياب التام للنقابات العمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1].

فروح المقاولة أشمل من مفهوم روح المؤسسة[2] ، فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير، وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.

ب.أهمية تبني دعم المبادرات المقاولاتية :

تلعب المقاولاتية دورا كبير في العديد من المجالات خاصة فيما يتعلق بالتشغيل ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تولي دول العالم النامية والسائرة في طريقه أهمية بالغة وذلك راجع إلى العناصر الآتية[3] :

– قدرة المقاولات في التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي إيجاد منتجات جديدة وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة .

–توفر العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة إذا ما هيئة لها الظروف للقيام بذلك.

–المساهمة في تلبية بعض من احتياجات المشروعات الكبيرة عن طريق المقاولة من الباطن سواء بالمواد الأولية أو الاحتياجات الأساسية .

– العمل على إقامة مشروعات البنية التحتية وهذا ما نلاحظه في الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر من خلال توكيل معظم مشروعات البناء ، تعبيد الطرقات إلى غير ذلك ، إلى المقاولين وهذا من خلال المناقصات والمزايدات القانونية.

– بث روح المنافسة بين الشركات المحلية ، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات .

1- . قوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص49

2- 12.منيرة سلامي، «التوجه المقاولاتي لشباب الجزائر–بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة–»، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18و 19 أفريل، 2013، ص03.

3- 13.مصطفى طويطوي، «إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية – التجربة الجزائرية نموذجا–»، مجلة قاصدي مرباح، العدد07، 2015، ص02

رابعا. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يؤدي إنشاء المؤسسات ص وم وتطوّرها إلى زيادة في فتح مناصب شغل جديدة، وبذلك الحدّ من مشكل البطالة،إن استقرار السكان تحكمه العديد من العوامل أهمها توفير مناصب العمل والخدمات العمومية والضرورية وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في توطين السكان واستقرارهم والتقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى.

جدول 04: عدد مناصب الشغل الموفرة في إطار (ANSEJ)فرع الأغواط من 2010إلى غاية 2016 [1]:

القطاع	عدد المناصب	٪ النسبة
الصناعي	362	17,70
البناء وأشغال عمومية	118	05,77
الفلاحة	502	24,54
الخدمات	961	46,99
الحرفي	102	04,98
المجموع	2045	100

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع الأغواط، مصلحة الإعلام الآلي سنة 2016.

ما يلاحظ من خلال الجدول تصدر قطاع الخدمات النسبة الأكبر في مص البطالة وهذا ما تفسره نسبة 46,99٪ ،و تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع والذيّ يشغل نسبة 61 6٪. من إجمالي اليد العاملة[2] لسنة 2015،والحقيقة أن قطاع الخدمات ذو ارتباط مهم مع كافة قطاعات الاقتصاد الأخرى، بل ليس من الإجحاف القول إن استمرار ونمو القطاعات الأخرى يعتمد على ما يقدمه هذا القطاع من خدمات في مجال الصحة والنقل كوكلاء السيارات وغيره، ليتصدر قطاع الفلاحة المرتبة الثانية من خلال مساهمته في قضاء على البطالة بنسبة 24,54٪، ويعود ذلك أيضا لطبيعة المنطقة الرعوية ،كما لا ينسى أن قطاع الفلاحي يعتبر عصب الحيوي في اقتصاديات العالم، غير أن القطاع الفلاحي يعاني في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح عن اقتناءها بسبب ارتفاع أسعارها[3]،يلي كل من قطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الحرف النسب على التوالي 17,70٪،05,77٪ ، 08,98٪، ومع ذلك فإن هذه النسب لا تزال متدنية بالمقارنة مع الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا.

1- مصلحة الإحصاء، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،فرع الأغواط، 2016.

2- الديوان الوطني للإحصائيات.

3- باشي أحمد، «القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح»، مجلة قاصدي مرباح، العدد02، 2003، ص03.

خامسا: تشخيص بيئة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

تواجه معظم المؤسسات في الوقت الحاضر العديد من التحديات في ظل الأوضاع الاقتصادية والعالمية الجديدة من ظهور التكتلات الاقتصادية، وفي المنافسة الدولية وما إلى ذلك من التحديات والتي تفرض على م ص م أن تنتهج استراتيجيات أخذ مكان على خريطة العالم الجديد، فأي مؤسسة تعمل في ظل بيئة معينة تخضع للعديد من المتغيرات المستمرة، وهذه التغيرات قد تتيح للمؤسسة فرص معينة يمكن استغلالها أو تهديدات يجب محاولة تفاديها، وبناءا على تشخيص البيئة وما سيتبعها من تغيرات يجب على المؤسسة أن تقوم بتغير نظرتها إلى الأسواق والمنافسين والمنتجات، وتنمية الاستراتيجيات لمواجهة تلك الظروف المتغيرة. و هناك عدة أنواع للتشخيص بيئة المؤسسة منها [1]:

أ-تحليل الـ Swot :

هي طريقة فعالة جداً لتعرف من خلالها على مناطق قوة ومناطق الضعف والفرص والمخاطر التي تواجهها م ص م، ويساعد على إلقاء الضوء على النشاطات في المناطق التي تكون فيها م ص م قوية وأين الفرص التي يمكن استغلالها[2].

جدول 05 : مصفوفة تحليل SWOT

سلبي	إيجابي أهداف
W ضعف	قوة S
T تهديدات	فرص O

Source : Ahmad Reza Ommani, Strengths, weaknesses, opportunities and threats (SWOT) analysis for farming system businesses management: Case of wheat farmers of Shadervan District, African Journal of Business Management Vol 5,N°22,2011,p9449.

ويسمح تحليل (**Swot**) للمؤسسة من استفادة من الفرص ومقاومة تهديدات من المحيط الخارجي والتي يمكن أن تنقص أو تتفاقم مع المستقبل ومن أجل بلوغ تلك الأهداف.[3]

ب-نموذج القوى الخمس retrop:

هذه المقاربة أخذت بعين الاعتبار ليس فقط المنافسة بين المؤسسات في القطاع بل كذلك ضغط الممارس من الموردون والزبائن والتهديدات الخارجية لدخول المنافسين جدد وكذلك منتجات بديلة[4].

1- Philip kolter & Bernard bubois, Marketing management, paris, Pearson éducation,2006, p64.
2- Ahmad Reza Ommani, Strengths, weaknesses, opportunities and threats (SWOT) analysis for farming system businesses management: Case of wheat farmers of Shadervan District, African Journal of Business Management Vol 5, N°22, 2011, p9449.

3- Anja Bohm, The SWOT Analysis , Grin verlag, 2009, p2

4- روبرت. بتس ديفيد، «إدارة إستراتجية بناء ميزة تنافسية»، دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر، 2008، ص139.

شكل03:نموذج القوى الخمس لبورتر

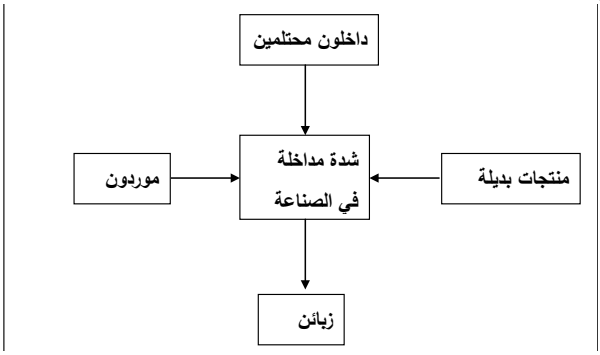

المصدر: روبرت.أ..بتس ديفيد،مرجع سابق،ص139

يمكن استخدام هذا الإطار كأداة تحليل للمميزات التنافسية والعلاقة المتبادلة مع السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذه الأداة تقارن محيط العمل أو بيئة العمل الداخلية مع البيئة الخارجية على نطاقها الأوسع ويعتمد هذا التحليل على أنة إذا تغيرت إحدى هذه القوى فلابد من إعادة تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل المرتبط بأدائها، ليس فقط ولكن أيضا استخدمها في محاكاة تغيير هذه القوى الخمسة وما قد يترتب عليها في محيط العمل والأسواق المحيطة، وتعد هذه الطريقة إحدى الطريق الذكية للتخطيط ضد مخاطر سوق العمل والتغيير المفاجئ في مجريات العمل.

سادسا: دور حاضنات الأعمال لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نشأت فكرة الحاضنات بداية بأمريكا في أواخر الثمانيات، ثم انتقلت إلى كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وغيرها[1]، في ظل العودة إلى الاهتمام بدور المؤسسات م ص م في الاقتصاد الوطني وضرورة تنمية روح الريادة والمبادرة والمساندة، فإنّ الجزائر اعتمدت هذه الآلية في إطار سياسة دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) كما وردت في نص التشريع[2].

- فحضانة الأعمال:

هي عملية لتنمية وتطوير المشروعات أو المنشآت الأعمال الصغيرة وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة والمساعدة، تنظيم أي شكل من أشكال الإنعاش والدعم والتكوين الخاص ومتابعة أصحاب المشاريع حتى مرحلة النضج وإنشاء مؤسساتهم هناك مشتلات عملاتية اليوم، تنشط في المدن التالية: الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو،الجزائر[3]، بالإضافة لمراكز التسهيل التي تعمل وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين والى عقلنة استعمال الموارد المالية وتثمين الكفاءات البشرية.

1- 21. محمود حسن الوادي، «دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة لتجربة الأردنية»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد07، 2010،ص9.

2- 22. المرسوم التنفيذي رقم 03 - 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ج .ر عدد 13.

3- مرجع سابق.

- **أنواع حاضنات الأعمال:** يمكن تصنيف حاضنات الأعمال من حيث الملكية إلى الأنواع التالية[1]:

أ.حاضنات الأعمال الخاصة والعامة: تقوم بدعم التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

ب.حاضنات الأعمال ذات الصلة بالجامعات: تنبثق هذه الحاضنات من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة والخاصة.

- **الآثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال:** تعمل حاضنات الأعمال على تحقيق عدة أهداف منها[2]:

- تقديم خدمات لمشاريع داخل وخارج الحضانة.
- ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار.
- مساندة ومساعدة المؤسسات الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس.
- تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل.
- ترقية نجاح المشروع من خلال الخدمات الشاملة التي تقدمها الحاضنة.
- رعاية ومساعدة المؤسسات الجديدة في مرحلة البدء والنمو.
- ربط وتكامل المؤسسات الكبيرة والصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها المسوقة لمنتجات المؤسسات الصغيرة.
- اكتشاف القدرات الإبداعية الكامنة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة.
- إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارب ووحدات الاختيار والقياس لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل وخارج الحاضنة.
- تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة إيجاد فرص العمل بدل انتظارها من الدولة ومكاتب التشغيل.

سابعا: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومشاكل ومن بينها ما يلي:

أ.الصعوبات والمشاكل التمويلية:

بفعل الحاجة إلى التطوير والتحديث فإن المصادر الخارجية قد أدت إلى ارتفاع في ديون المؤسسة مما ضاعف الأخطار والتهديدات عليها، وبالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا إنها لازلت تواجه مشكلة كبيرة في إيجاد مصادر للتمويل، وهذا راجع إلى غياب إطار واضح وفعال ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك[3]، يمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

1- عيسى بن ناصر، «حاضنات الأعمال كآلية دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد7، 2008، ص168.

2- 25. سفيان بن عبد العزيز، عائشة موزاوي، «دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري»، ملتقى وطني حول دور إستراتيجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 5.

3- نعرورة بوبكر وأخرون، «المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي في م ص م في الجزائر، جامعة الوادي،2013،ص6.

1 -مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تتطلبها الجهات المانحة للائتمان فضلا عن عبئ الفوائد.

2 - ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالباً أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع) [1].

3 - أغلب هذه المؤسسات تتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم .

ب. المشكلات والصعوبات الإدارية:

-المحيط الإداري: هنالك الكثير من المشاريع الاستثمارية الجادة بطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما يضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض ويعود ذلك إلى السرعة في اتخاذ القرارات ولإصدار النصوص لم يواكبها شئ مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي[2].

ج.المشاكل والصعوبات الفنية:

تتعرض م ص م في هذا المجال إلى صعوبات ومشاكل كثيرة منها[3]:

1 -صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية التي ترفع من مستوى مواصفات والنوعية منتجاتها وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة.

2 -ضعف المستوى الفني لليد العاملة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق.

الإنتاج:

أكد المقاولون أنهم يعانون من عائقين هما:

1 -المنافسة غير قانونية المتنامية من القطاع الموازي.

2 -العائق الثاني فيفرض نفسه فيتعلق بنسبة الضريبة المطبقة على نشاطاتهم.

في مجال التسويق:

القدرة على استخدام وسائل النقل لتعريف المنتج وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار المناسبة.

1 -تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول الجنوب شرق أسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية.

2 -ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المستهدفة.

1- ايت عيسى عيسى، «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-أفاق وقيود-»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، دون سنة، ص276.

2- سعدان شبايكي، «معوقات التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مجلة العلوم الإنسانية، 2007، ص189.

3- قوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص59.

خلاصة ونتائج

تتوفر الجزائر على إمكانيات متنوعة، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية ، لذا وجب الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار فيها، باعتبارها البديل عن الدخل الريعي وباب الانفتاح ووسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة ودعم أصحاب الأفكار الجديدة والمشاريع الإبداعية، كما بينت هذه الدراسة مدى أهمية آليات التي استحدثتها الدولة للنهوض بهذا القطاع ومن بين هذه الآليات نجد وكالة دعم وتشغيل الشباب وأيضا دور الحاضنات في دعم وترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يسهم في تطوير أدائها بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري خارج تجارة المحروقات خاصة في ظل بوادر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكننا القول أنه إذا أردنا الرفع من نسبة إنشاء المؤسسات ودفع الأفراد نحو المقاولة فيجب تنمية روح المقاولة وإرساء الثقافة المقاولاتية كمطلب أساسي لحل أزمة البطالة والرقي بالاقتصاد من خلال إيجاد القيمة المضافة، كما أن نجاح هذا المدخل يتوقف على مدى وجود إرادة سياسية حقيقية تنعكس من خلال إرساء العديد من الآليات التي تدفع الشباب نحو المقاولة.

وبالتالي، ما تم التوصل إليه من خلال هده المداخلة ما يلي:

1 – تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة، يمكن أن تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قطبًا سياحيًا من الدرجة الأولى،لذا يجب التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة.

2 – توجيه الأبحاث المستقبلية نحو تحديث وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل عام أو بحسب قطاعات النشاط، الاهتمام أكثر بالعملية التسويقية وضرورة إعطائها أهمية أكبر مما عليه الآن، وإعطاءه الطابع والبعد الحديث.

3 – تحسين الكفاءة الإنتاجية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المقاييس والمواصفات الدولية من أجل ضمان نجاح فرص الانضمام إلى ودخول المنظمة العالمية للتجارة.

4 – التسيير الإستراتيجي يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعرف فعلا على المخاطر والفرص من خلال التشخيص الإستراتيجي وبالتالي توجيهها نحو تحديد اختيارات أساسية من أجل تحديد وضعيتها المستقبلية.

5 – العمل على دمج فئات المعاقة في تلك المؤسسات باعتبارها فئات منتجة ومص البطالة في محيطها.

6 – لابد من البحث عن أنشطة اقتصادية تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية مقارنة مع البلدان الأخرى، والعمل على تشجيعها وتطويرها وتسخير الموارد المالية اللازمة لها ،حتى لا تضيع الموارد في قطاعات غير مربحة.